### توثيق نوعين من الديدان البحرية و3 أنواع من المحاريات و«الباجيلا» الكويتية تدخل القوائم العلمية العالمية

# «الأنباء» في مختبرات «الأبحاث».. والكندري: 2026 «عام الاكتشافات» في البيئة البحرية

- كائنات جُمعت من سواحل الكويت وخضعت للتصنيف باستخدام التقنيات الحديثة في البيولوجيا الجزيئية
- مقارنة العينات الكويتية بأنواع محفوظة بالمتاحف الدولية أكدت اختلافات دقيقة وفحوص الـ DNA أثبتتها
- التصنيف التكاملي كشف أن محاريات كانت مسجلة بأسماء علمية لأنواع أخرى ووثقت بأسماء أخرى
- توثيق الأنواع البحرية ليس مجرد إضافة علمية بل أساس لرصد آثار التلوث والتسربات النفطية

**دارين العلي**

وصفت الباحثة العلمية في مركز أبحاث البيئة والعلوم الحياتية في معهد الكويت للأبحاث العلمية د.منال الكندري العام 2026 بأنه «عام الاكتشافات» بالنسبة إلى أبحاث التنوع الأحيائي البحري في الكويت، كاشفة عن توثيق اكتشافات جديدة لكائنات بحرية جمعت من السواحل الكويتية، من بينها نوعان من الديدان البحرية وثلاثة أنواع من المحاريات، بعد إخضاعها لدراسات تصنيفية دقيقة واستخدام التقنيات الحديثة في البيولوجيا الجزيئية.

وقالت الكندري إن الكائنات البحرية التي يعمل عليها الباحثون جمعت من مختلف سواحل الكويت، وخضعت لعمليات التصنيف والتوثيق، مشيرة إلى أن هذه الدراسات تأتي بدعم من معهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي ضمن مشروع دراسة المحاريات غير المحسومة تصنيفيا باستخدام منهج التصنيف التكاملي، دعما لتوثيق التنوع الأحيائي البحري في الكويت وتعزيز المعرفة العلمية به للأجيال القادمة.

وأوضحت أن هذه الدراسات بدأت بالفعل تسفر عن اكتشافات جديدة، تضاف إلى اكتشافات سابقة تحققت في دراسة الديدان البحرية التي جمعت أيضا من سواحل الكويت، حيث تم رصد وتوثيق نوعين من الديدان البحرية، وتم تسجيلهما في أوراق علمية عالمية محكمة.

وأضافت أن العمل لم يتوقف عند الديدان البحرية، إذ أسفر المشروع الحالي الخاص بالمحاريات عن نتائج جديدة، من بينها ثلاثة أنواع من المحاريات تبين بعد الدراسة التفصيلية أنها تختلف عن التصنيفات العلمية التي كانت تنسب إليها في السابق.

## 3 محاريات

وأوضحت أن أول الأنواع الثلاثة عبارة عن محارة تلتصق بالصخور، وتم رصدها في أنجفة وجزيرة مسجان ومواقع أخرى في الكويت، وهي أوستريا سابوكولا (Ostrea sorosubucula)، التي حسمت هويتها من خلال الجمع بين الصفات المورفولوجية والتشريحية والتحليل الجزيئي.

وأشارت إلى أن النوع الثاني هو «أنادارا أدياستولا»، التي يمكن مشاهدتها في المسطحات الرملية والطينية، ومن المناطق التي تم رصدها فيها جزيرة مسجان والشويخ، إضافة إلى المناطق الساحلية ومنها الدوحة الغربية.

## اكتشاف «الباجيلا»

أما الاكتشاف الأحدث، وهو المحارة الثالثة، فقالت الكندري إن الورقة العلمية الخاصة به حصلت على الموافقة، ومن المنتظر نشرها رسميا في إحدى المجلات المحكمة المتخصصة، موضحة أن لهذا النوع قصة مرتبطة بالتسمية المحلية الكويتية.

وأضافت أنها خلال الرحلات الميدانية التي تشارك فيها مع الطلبة والمتطوعين، كانوا يطلقون على هذه المحارة اسم «الباحيلا»، بسبب شكلها عندما تكون مغلقة وملتصقة بالصخور، إذ يشبه بالفعل حبة «الباجيلا» أي الفول.

وأضافت أن الاسم المقترح علميا هو «ديديماكار باجلوبسيز» ليحمل النوع الجديد بذلك اسما ذا أصل كويتي عند تسجيله ضمن القوائم العلمية العالمية، وسيتم توثيق النوع للمرة الأولى عالميا، وسيكون الاسم الكويتي جزءا من هويته العلمية المسجلة دوليا.

وأكدت الكندري أن أهمية هذه الخطوة لا تقتصر على اكتشاف كائن جديد، بل تتمثل أيضا في أن اسما مستوحى من البيئة والثقافة المحلية الكويتية سيدخل القوائم العلمية العالمية ويصبح مرتبطا بصورة رسمية بنوع بحري موثق للمرة الأولى.

## تصنيف تكاملي

وقالت إن هذه المحاريات كانت مصنفة في السابق بأسماء علمية لأنواع كان يعتقد أنها تنتمي إليها، إلا أن الدراسات الجديدة أظهرت أنها ليست الأنواع ذاتها، وإنما أنواع أخرى مختلفة.

وأشارت إلى أن الفريق استخدم ما يعرف بـ«التصنيف التكاملي» للوصول إلى النتائج، وهو منهج لا يعتمد على خاصية واحدة في تحديد النوع، وإنما يجمع مجموعة من الأدلة العلمية.

وبينت أن الدراسة تبدأ بفحص الصفات الخارجية للصدفة نفسها، ثم تنتقل إلى الصفات الداخلية من خلال تشريح الكائن الرخوي الموجود داخلها، إضافة إلى أخذ الحمض النووي DNA واستخدام تقنيات البيولوجيا الجزيئية.

وأضافت أن الجمع بين هذه الوسائل أظهر أن العينات التي تمت دراستها تنتمي إلى أنواع مختلفة عن تلك التي كانت مسجلة تحت أسمائها سابقا.

## أهمية الاكتشافات

وعن أهمية هذه الاكتشافات بالنسبة إلى البيئة البحرية الكويتية، شددت الكندري على أن تصنيف الأنواع ليس هدفه مجرد الإعلان عن اكتشافات أو إضافة أسماء علمية جديدة.

وقالت إن تحديد الأنواع وتصنيفها بصورة صحيحة يشكل أولا إضافة إلى التنوع الأحيائي البحري المسجل في الكويت والمنطقة، كما يمثل إضافة إلى المعرفة العلمية العالمية بالتنوع البيولوجي.

وأضافت أن معرفة الكائنات الموجودة في البحر الكويتي بأسمائها العلمية الصحيحة تشكل قاعدة أساسية لأي عملية تقييم بيئي مستقبلية.

وأوضحت أنه في حال وقوع أي حادث بيئي في المستقبل، سواء كان تسربا نفطيا أو تلوثا أو مشروع تطوير ساحلي، فإن وجود قاعدة علمية دقيقة للأنواع البحرية المسجلة يتيح للباحثين معرفة تأثير الحادث أو المشروع على البيئة.

وأكدت أن أهمية التصنيف تظهر بصورة أكبر عند مقارنة حالة البيئة البحرية قبل الحوادث والتغيرات البيئية وبعدها، فمع وجود توثيق علمي سابق للأنواع، يصبح بالإمكان تحديد الأنواع التي كانت موجودة ثم اختفت، أو تلك التي انخفضت أعدادها، أو التي شهدت تغيرات في انتشارها نتيجة الضغوط والتغيرات البيئية.

وشددت على أنه لا يمكن إجراء هذا النوع من التقييم بصورة علمية دقيقة من دون وجود معرفة أساسية مسبقة بالتنوع الأحيائي للبيئة البحرية الكويتية.

## بيئة الكويت ثرية

وأكدت أن البيئة البحرية الكويتية ما زالت ثرية بأنواع تحتاج إلى الدراسة والتوثيق، وأن معرفتنا بتنوعها الأحيائي لم تكتمل بعد.

فقد تكون بعض الأنواع موجودة أمامنا منذ عقود، لكنها متشابهة ظاهريا مع أنواع أخرى إلى درجة تجعل التعرف إليها بالطرق التقليدية وحدها صعبا.

ومع تطور أدوات التصنيف التكاملي، التي تجمع بين العمل الميداني، ودراسة الصفات الشكلية والتشريحية، والمقارنة بالمجموعات المرجعية والمتاحف، والتحليل الجيني، أصبح بالإمكان إعادة قراءة هذا التنوع بصورة أكثر دقة.

وهذا يعني أن كل عينة تجمع اليوم قد تحمل معلومة جديدة، وأن بعض الأسئلة التصنيفية القديمة قد تخفي وراءها اكتشافات لم تظهر بعد.

د.منال الكندري (ريليش كومار)

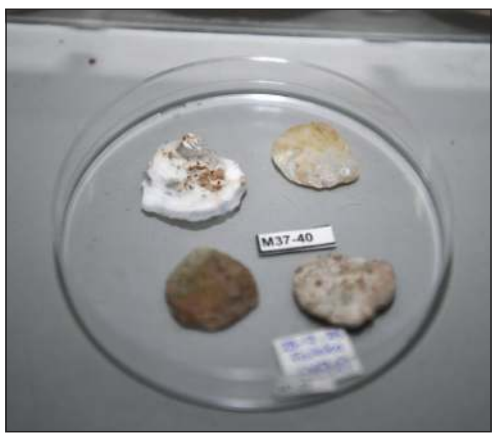

أوستريا سابوكولا الاكتشاف الأول

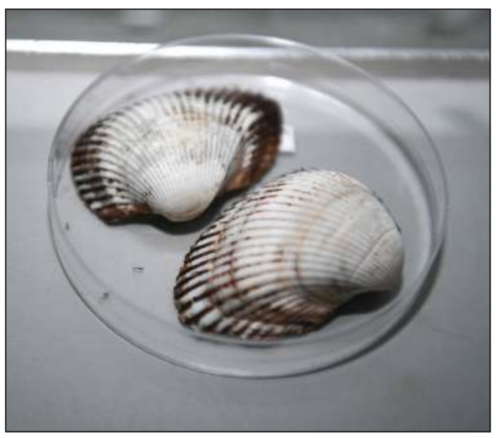
«أنادارا أدياستولا» الاكتشاف الثاني

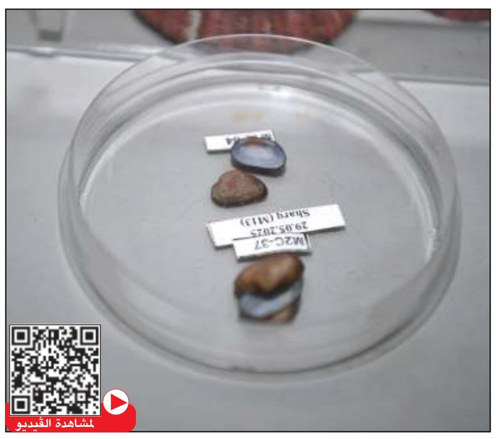

«ديديماكار باجلوبسيز» التي تشبه حبة «الباجيلا» الاكتشاف الثالث

د.منال الكندري تطلع الزميلة دارين العلي على بعض الأنواع البحرية

جانب من الكائنات البحرية

جانب من المحارات والقشريات المرصودة على السواحل الكويتية

## قصة «أنادارا أدياستولا» محارة كانت معروفة.. لكن بلا اسم محسوم

تروي د.منال الكندري قصة المحارة الثانية التي اكتشفت ووثقت من السواحل الكويتية، حيث ظهرت هذه المحارة خلال المسوحات السابقة للرخويات في الكويت، وسجلت في دراسة عام 2020 تحت اسم «أنادارا» (Anadara sp.)، أي أن الباحثين كانوا يعرفون الجنس الذي تنتمي إليه، لكن هويتها على مستوى النوع ظلت غير محسومة.

ومن هنا أصبحت هذه المحارة واحدة من الأنواع التي استهدفتها الدراسات الحالية للتحقق من هويتها.

وخلال الفترة من 2024 إلى 2026، ركز فريق البحث على جمع عينات حية وحفظها بالطريقة الصحيحة للتحليل الجيني، وتم الحصول عليها من الجديليات والشويخ وجزيرة مسكان في الكويت.

والنوع ليس محارة أسمنتية تعيش مثبتة على الصخور كما هو الحال في بعض أنواع المحار، بل تعيش مدفونة جزئيا أو بشكل سطحي في البيئات ذات رواسب طينية رملية، عند الأجزاء المنخفضة من منطقة المد والجزر، وقد سجل وجودها في عدد من المواقع في شمال الكويت وخليج الكويت، من بينها الشميمية في خور الصبية، والجديليات والشويخ وجزيرة أم النمل في خليج الصليبيخات، والبلاجات في السالمية، وجنوب جزيرة فيلكا، وجزيرة مسكان وجنوب بوبيان.

ولم تتوقف الدراسة عند الشكل الخارجي، بل تمت مقارنة شكل الصدفة، وعدد الأضلاع عليها، وتفاصيل سطحها، والصفات التشريحية للأجزاء الرخوة داخلها مع أنواع أنادارا المعروفة من الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي الغربي، وبدأت الفروق تظهر.

فالنوع الكويتي يتميز بصدفة مستطيلة إلى شبه منحرفة، مع غطاء عضوي سميك عليه خطوط بارزة تشكل 31 إلى 35 ضلعا شعاعيا، تمتد بينها شعيرات طويلة في الجزء الأمامي والخلفي من الصدفة. وهذه المجموعة من الصفات مجتمعة ميزته عن الأنواع المعروفة التي تمت مقارنته بها، لكن بقي السؤال الحاسم: هل نحن فعلا أمام نوع جديد على العلم؟

### الـ DNA يحسم المفاجأة

للتأكد، انتقلت الدراسة إلى المستوى الجزيئي باستخدام جين COI المستخدم في الباركود الجيني.

ولم تكن المقارنة محدودة بعدد قليل من العينات، فقد تمت مقارنة العينات الكويتية مع 581 تسلسلا جينيا مرجعيا من قاعدة بيانات التسلسل الجيني في بنك الجينات (GenBank)، بالإضافة إلى تسلسلات جينية من عينات من عمان، ليصل مجموع التسلسلات التي دخلت التحليل إلى 588 تسلسلا.

وهنا جاءت النتيجة التي حسمت القصة. العينات الكويتية شكلت سلالة جينية متميزة وعالية التباعد عن جميع السلالات الأخرى المتاحة للمقارنة، وهو ما يؤكد أن العينات الكويتية لا تتطابق مع أي نوع مسمى متاح في قاعدة البيانات.

وعندما اجتمعت الأدلة المورفولوجية والتشريحية والجغرافية والجزيئية، لم يعد الأمر مجرد شك أو اختلاف بسيط، بل تأكد أن الكويت أمام نوع مستقل وجديد على العلم، وسمي النوع الجديد أنادارا أدياستولا (Anadara adiastola)، وهذا الاسم يلخص رحلة البحث الخاصة بها.

فاسم أدياستولا (adiastola) مشتق من الكلمة اليونانية adiastolos التي تعني تقريبا «الملتبس» أو «غير المميز بوضوح»، في إشارة إلى حالة عدم اليقين التصنيفي التي أحاطت بهذه المحارة لسنوات قبل أن تكشف الدراسات الحديثة هويتها الحقيقية.

---

## مشاركة طلابية

# نظرة تحليلية في عملية التحكيم

يعد التحكيم من الوسائل المهمة لتسوية المنازعات خارج نطاق القضاء التقليدي، إذ يقوم في أساسه على مبدأ قابلية النزاع للتحكيم، بحيث يكون التحكيم جائزا في كل ما يجوز فيه الصلح، ما لم يتعارض ذلك مع النظام العام.

غير أن هذا المبدأ، رغم وضوحه النظري، يثير العديد من الإشكالات العملية والتشريعية، خصوصا في ظل اتساع نطاقه في بعض القوانين العربية ومنها القانون الكويتي. فربط التحكيم بمبدأ الصلح قد يبدو منطقيا من حيث إعطاء الأطراف حرية تسوية نزاعاتهم، إلا أن هذا الربط قد يفتح المجال لتفسيرات واسعة قد تؤدي أحيانا إلى التوسع المفرط في اللجوء إلى التحكيم حتى في مسائل قد يكون من الأفضل أن تبقى ضمن اختصاص القضاء. كما أن المادة (173) من قانون المرافعات الكويتي أجازت شرط ومشارطة التحكيم دون أن تميز بين المنازعات المدنية والتجارية، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق شرط التحكيم بشكل كبير. ورغم أن هذا التوسع قد يهدف إلى تشجيع اللجوء إلى التحكيم كوسيلة سريعة ومرنة لحل النزاعات، إلا أنه قد يثير تساؤلات حول مدى ملاءمة إخضاع جميع المنازعات لهذا الأسلوب. فغياب التمييز بين طبيعة النزاعات قد يؤدي إلى تطبيق التحكيم في مسائل تحتاج إلى ضمانات قضائية أوسع، خاصة عندما يكون أحد الأطراف في موقع أضعف من الآخر. ومن جهة أخرى، نصت المادة ذاتها في فقرتها الأخيرة على أن التحكيم لا يشمل المسائل المستعجلة ما لم يتفق الأطراف صراحة على خلاف ذلك. ورغم أن هذا الحكم يهدف إلى حماية الحقوق التي تحتاج إلى تدخل سريع من القضاء، إلا أن ترك الأمر لاتفاق الأطراف قد يثير إشكاليات عملية. فالمسائل المستعجلة بطبيعتها تتطلب سرعة في اتخاذ القرار، وقد لا يكون التحكيم دائما الوسيلة الأنسب لمعالجتها، خصوصا إذا كان تشكيل هيئة التحكيم أو إجراءاتها يستغرق وقتا أطول من اللجوء إلى القضاء المستعجل. أما على مستوى التشريعات العربية عموما، فقد تناولت قوانين المرافعات في عدد من الدول أحكام التحكيم بنصوص قانونية واضحة، مثل القانون المصري والسوري واللبناني. غير أن هذه القوانين ركزت في الغالب على التحكيم التجاري الداخلي، ولم تمنح التحكيم الدولي الاهتمام الكافي في نصوصها. ويعد هذا القصور التشريعي محل انتقاد، خاصة في ظل تزايد العلاقات التجارية الدولية وتنامي الحاجة إلى آليات قانونية واضحة لتنظيم التحكيم الدولي. كما أن الإشارة إلى التحكيم الأجنبي جاءت في معظم هذه القوانين بصورة عابرة، غالبا من خلال قواعد تنفيذ الأحكام الأجنبية، دون وضع إطار قانوني متكامل ينظم هذا النوع من التحكيم. وبناء على ذلك، يمكن القول إن التشريعات العربية المتعلقة بالتحكيم مازالت بحاجة إلى تطوير وتحديث يواكب التطورات الاقتصادية والقانونية العالمية، بحيث يتم تحقيق توازن حقيقي بين تشجيع التحكيم كوسيلة فعالة لحل النزاعات، وبين ضمان عدم التوسع فيه على حساب الضمانات القضائية وحماية النظام العام.

**قيروان خليفة العنزي**
**كلية الدراسات التجارية/ تخصص قانون**

---

## جمعية ضاحية جابر العلي التعاونية

### إعلان
### فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في 2027/10/31 م

بناءً على القرار الوزاري رقم (166/ت) لسنة 2013م
بشأن النظام الأساسي النموذجي للجمعيات التعاونية.

**تعلن جمعية ضاحية جابر العلي التعاونية:**

عن فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في 2027/10/31م وعلى الذين يرغبون في القيام بتدقيق حسابات الجمعية لعام:2027/2026م متضمناً قيمة الأتعاب التي يحددها المتقدم بالظرف المختوم وتسليمه إلى إدارة الجمعية (ضاحية جابر العلي/ قطعة 8 مركز الضاحية).

**(شريطة ألا تزيد فيه قيمة الأتعاب عن مبلغ 5000 دينار كويتي لا غير)**

وذلك خلال الفترة من يوم الأحد الموافق 2026/11/01م ولمدة (10) أيام عمل رسمي تنتهي بنهاية دوام يوم الخميس 2026/11/12م خلال أوقات الدوام الرسمي للإدارة من الساعة (8) صباحاً إلى الساعة (2:30) عصراً.

وذلك بناءً على نص المادة رقم (21) من القانون رقم (118) لسنة 2013م بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 1979م في شأن الجمعيات التعاونية، ومراعاة لأحكام نص المادة (11) لقانون التعاون.

- لا يجوز لمراقب الحسابات أن يراقب أكثر من خمس جمعيات تعاونية وألا تتجاوز مدة تعيينه بذات الجمعية أكثر من ثلاث سنوات.
- وعلى مكاتب التدقيق تقديم بيان بعدد الجمعيات التعاونية التي يتم المراقبة عليها مع العطاء المقدم والا سيتم استبعاده.

**ملاحظـــــة:**

- على السادة أعضاء الجمعية العمومية الذين لم يستكملوا ملفاتهم ضرورة مراجعة الجمعية (قسم المساهمين) خلال الدوام الرسمي لاستكمال ملفاتهم واحضار البطاقة المدنية وصورة عنها لإرفاقها بالملف.

والله ولي التوفيق,,,,,

مع تحيات مجلس الادارة

---

## وزارة العـــدل

### إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٦/١١/٢٣ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٤/٥٠٣،٥٠٠ بيوع/١

في القضية رقم: ٢٠٢٤/٥٠٠ بيوع ١
الرقم الألي: ٢٤٢٣٩١٤٦٠
المرفوعة من: أكرم مصطفى المصري
ضـــد: ١ - سالم محمد الجبر ٢- مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية
٣- هنادي منصور مهنا ٤- هاله فهاد سالم العجمي
٥- مدير عام بنك الائتمان الكويتي

في القضية رقم ٢٠٢٤/٥٠٣ بيوع/١
الرقم الألي: ٢٤٢٣٩٢٨٢٠
المرفوعة من: خالد محمد يوسف الشاهين
ضـــد: ١ - سالم محمد الجبر ٢- أكرم مصطفى المصري
٣- هاله فهاد سالم العجمي ٤- المؤسسة العامة للرعاية السكنية

**أولا: أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)**

الحصة المشاعة المقدرة بنسبة ٥٠٪ من الشقة رقم ٤ بالطابق الرابع العلوي من عقار الوثيقة رقم ٢٠٢٤/١٠٦٠٨ الكائنة بمدينة جابر الأحمد السكنية قسيمة رقم ٣٥ من المخطط رقم م/٣٩٢٨٠ أ ومساحتها الإجمالية ٣٤٩،١٦١ م٢ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي وقدره (٦٠٦٨٩ د.ك) ستون ألفا وستمائة وتسعة وثمانون دينارا كويتيا نظير الحصة المعروضة للبيع.

•• ووفقا لما ورد بشهادة الاوصاف:

العقار يقع ضمن منطقة سكن عمودي خاص - الرعاية السكنية - عبارة عن وحدة سكنية رقم ٤ - تقع بالدور ٤ - من العمارة رقم ٢٥.

•• ووفقا لما ورد بتقرير الخبير:

بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٧ قامت الخبرة بالانتقال لعين النزاع والواقعة في منطقة جابر الأحمد السكنية قطعة رقم (٣) شارع رقم (٣٥٠) قسيمة رقم (٣٥) الطابق الرابع وحدة رقم (٤) بحضور وإرشاد المدعى عليها الثالثة في الدعوى الأصلية هنادي منصور مهنا بإثبات بطاقة مدنية تحمل رقم (٢٦٣٠٦٠١٠٠٠٣٢) ووكيل المدعى عليها الأولى في الدعوى الأصلية أحمد ماهر حلمي المكاوي سابق الحضور والإثبات، وتخلف المدعي والمدعى عليها الثانية والرابعة والخامس في الدعوى الأصلية والمدعي في الدعوى المضمومة أو من ينوب عنهم عن الحضور، وبمعاونة السيد خبير الدراية ضاري يوسف محمد خريبط، وتمت المعاينة على النحو التالي:

- العقار موضوع الدعوى عبارة عن شقة في بناية، والبناية مكونة من دور أرضي وعدد (٥) أدوار وعدد (٥) شقق، بحيث كل دور يحوي شقة.
- يقع العقار على زاوية شارع رقم (٣٠٠) و (٣٥٠) حسب تطبيق (كويت فايندر) ويحده جاران من جهة الشرق والشمال.
- العقار مطابق من حيث المواصفات العامة والخاصة للوثيقة رقم (١٠٦٠٨) ومساحة البناية (١٠٠٠) م٢ والشقة (٣٤٩،١٦١) م٢.
- حالة البناء متوسط، والكساء الخارجي سيجما أبيض.
- عدد المداخل (٢) من جهة الجنوب الغربي والشمال الشرقي.
- عدد المصاعد (٢) ويوجد غرفة حارس وحمامها في الدور الأرضي.
- العقار موضوع الدعوى يقع في الدور الرابع وله عدد (٢) مدخل المدخل الأول يؤدي إلى الديوانية والثاني إلى الصالة.
- تتكون الشقة من: غرفة حارس وحمام تستخدم كمخزن وديوانية مع مغاسل وحمام وصالة ضيوف مع مغاسل وحمام وصالة معيشة وغرفة طعام وعدد (٣) غرف نوم وعدد (٢) حمام وغرفة ماستر ومطبخ ومخزن للمواد الغذائية وغرفة خادمة وحمامها وغرفة غسيل وعدد (٢) بلكونة.
- أفادت المدعى عليها الثالثة في الدعوى الأصلية بأنها والمدعى عليه الأول في الدعوى الأصلية حائزان على العقار ويسددان المعاش الشهري للحارس والخدمات.
- الأرضيات سيراميك، الإضاءات سبوت لايت، والأبواب خشب والحمامات ألمنيوم، والتكييف مركزي.
- هذا وقد قام السيد خبير الدراية بأخذ الملاحظات تمهيداً لتقدير قيمة الشقة وريعها وتقدير قيمة الأرض والبناء للعمارة وتقديم التقرير الخاص بذلك.

**ثانياً: شروط المزاد:**

أولاً : يبدأ المزاد بالثمن الأساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيـاً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثـاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعـاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعـاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامنـاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

**المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية**